الجزء الثالث المجلد الثاني والسبعون

مجلّة
مجمع اللغة العربية بدمشق

« مجلّة المجمع العلمي العربي سابقًا »

صفر ١٤١٨ هـ
تموز (يوليو) ١٩٩٧م

المقامة السيوطية

دراسة نصّية

د . عبد النبي اصطيف

الأدب فن جميل أداته اللغة الطبيعية natural language- هذه الأداة المَيَسَّرة لجميع بني البشر على تفاوتٍ مَرجعُه ظروفهم، وشروط حياتهم وتكوينهم الثقافي - وهذه الأداة تؤدي وظائف مختلفة في الحياة الإنسانية، كلها ضروري ومهم، ولكن أهمية كل منها تتباين بين موقف وآخر، وهي في موقف تشكِّل هرماً تتسنم قمتَه واحدةٌ منها تسود سائر الوظائف الأخرى وتحكمه وتوجهه على النحو الذي يبرز هذه السيادة ويسوّغها ويجعلها جدّ طبيعية، لدرجة أننا لانكاد نفكر فيها.

وربما كان من أهم مايميز الإنشاء الأدبي literary discourse ، ومايمنحه بالتالي أدبيته Literariness ، سيادة الوظيفة الجمالية Aesthetic Function فيه لسائر الوظائف الأخرى - هذه السيادة التي تؤهله لدخول نادي الفنون الجميلة بوصفه واحداً من أبرز أعضائه. والحقيقة أن سيادة هذه الوظيفة هي التي تجعل قارئ الإنشاء الأدبي أو متلقيه يحتفي بالأداة اللغوية، ويفكر فيها ويتفحصها بحثاً عن تجليات التجربة الجمالية التي تنطوي عليها.

والمقامة، بوصفها جنساً أدبياً تؤدي فيه اللغة وظيفتين أساسيتين: جمالية وتعليمية في آن معاً، تسمو باهتمام القارئ بلغتها إلى الذروة، لكونها

تحاول أن تجمع له الفائدة والمتعة. فهي لاتكتفي بإثارة الاستجابات الجمالية بلغتها المتألقة، والمنتقاة بعناية وذكاء وخبرة ومعرفة واسعة، بل تسعى كذلك إلى نقل جزء من آليات إنتاج هذه المتعة وأعرافها وقوانينها ونظمها، وتيسيرها للقارئ، حتى يفيد منها في الارتقاء بقدرته اللغوية competence ، وبالتالي في تحسين أدائه اللغوي أيضاً.

وهي لهذا تستوجب الدراسة النصية أكثر من غيرها من الأجناس الأدبية العربية، سواء منها القديمة أو الحديثة. وفضلاً عما تقدم فإن المقامة عندما تتخذ من «الكتابة» موضوعاً لها، كما هو الشأن في «مقامة تسمي الفارق بين المصنف والسارق»(١) للسيوطي، تقدم للدارس مسوغاً إضافياً لمقاربتها مقاربة نصية. ناهيك بكونها تطرح قضية مهمة جداً هي قضية تفاعل النصوص في الإنشاء البحثي « Scholarly discourse » في ميدان العلوم الإنسانية، ومايتصل بذلك من انتحال وسرقة وغيرهما مما كان شائعاً غاية الشيوع في عصر السيوطي. ومما يطرح نفسه بإلحاح في الوقت الراهن الذي بتنا نشكو فيه من ضعف التأليف في الثقافة العربية الحديثة. إذ لانقول إلا معاراً، ولانتحدث إلا مكروراً، ولانطرق إلا مستن الدروب، قانعين من الانتماء إلى العالم المعاصر بأيسر المشعرات «المؤشرات» من سلع استهلاكية، ومظاهر شكلية، وتقنيات سهلة المتناول، ومنتجات تأتي على دخلنا القومي. ناسين أن الانتماء الحق لايكون إلا بالعلم والمعرفة، وأين نحن مما وصلا إليه في عالمنا المعاصر؟

* * *

(١) انظر نص المقامة في: شرح مقامات جلال الدين السيوطي، جزءان، ط (١)، تحقيق سمير محمود الدروبي، (مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٩٨٩)، ص ص (٨١٨ ـ ٨٥٥)

تناول السيوطي قضية السرقات التأليفية في ثلاث مقامات هي:

أ) «مقامة تسمي الفارق بين المصنف والسارق»؛ و

ب) «مقامة ساحب سيف على صاحب حيف»[١]؛ و

جـ) «مقامة الكاوي في تاريخ السخاوي»[٢].

وعلى الرغم من أن الدراسة النصية الحالية ستنصرف أساساً إلى المقامة الأولى، فإن المقامتين الأخريين ستوضعان في الحسبان عند مناقشة قضية السرقات التأليفية. وستسعى هذه الدراسة - من خلال تفكيك بنى النص السيوطي - إلى التشكيك في هدفيه الأدبي وفوق الأدبي extra - Literary (بما ينطوي عليه من بعد شخصي). إذ سيتبين للمرء - فيما يرجوه - بعد هذه الدراسة:

١ً - أن النص - نص المقامة - بدل أن يزيد القارئ اطمئناناً إلى توكيدات السيوطي أنه المصنف الحقيقي للكتب الأربعة، التي يزعم أن سارقاً ما قد سلبها، ينمي في نفسه بذور الشك في جدارة نسبتها إلى مصنفها، إذ ستبدو في نهاية المطاف مجرد نصوص عائمة (أنتجتها آلية غير معافاة من نصوص سابقة) يستطيع أي مؤلف أو مصنف نسبتها إلى نفسه وإنكارها على غيره بالطريقة نفسها التي يتبعها السيوطي في مقامته المذكورة؛

٢ً - أن النصّ لاينتمي، إلا في ظاهره إلى جنس المقامة.

وبعبارة أخرى، إن هذه الدراسة ستدلّل على أن ليّ عنق المعايير الأدبية الخاصة بجنس المقامة، والتنكر لطبيعتها، لم يؤد فقط إلى إفقادها المتعة التي تنطوي عليها التجربة الفنية التي تجسدها، بل قاد إلى الإخفاق الذريع في

(١) انظر نصها في المصدر السابق، ص ص (٥٤٤ - ٥٦٦).

(٢) انظر نصها في المصدر السابق، ص ص (٩٣٣ - ٩٥٧).

تحقيق أية فائدة منها. إن الفن عندما يعجز صاحبه عن تحقيق المعادلة الصعبة التي توازن بدقة شديدة بين متعته وفائدته، يفقد مسوغاته الأساسية، ويتخلى بالتالي عن مسوغات انتمائه النوعي.

* * *

يبدأ السيوطي مقامته، كما هي عادته، بآية كريمة ذات صلة وثيقة بموضوعها هي: ﴿إن الله يأمركم أن تؤدوا الأمانات إلى أهلها﴾(١)، ثم يتبعها بسلسلة من الجمل القصيرة المسجوعة والموزونة التي تتفاعل مع النص القرآني، والتي يحاول من خلالها التقديم لحديثه عن السارق(٢) الذي أغار على عدة كتب للسيوطي أقام «في جمعها سنين»، متتبعاً فيها «الأصول القديمة» فعمد إلى كتابيه «المعجزات» و «الخصائص»، المطوّل والمختصر، فسرق جميع مافيهما بعبارات مؤلفهما السيوطي التي يعرفها أولو البصر. وزاد على السرقة فنسبهما إلى نفسه ظلماً وعدواناً، وقال تتبعت وجمعت ووقع لي، فاستولى بذلك على جهد السيوطي الذي امتد عشرين عاماً أنفقها هذا الأخير في تتبع الخصائص التي زادت عن الألف، متجاوزاً في ذلك كل من سبقه، وفي تقسيمها التقسيم الحسن، وتهذيبها التهذيب المفيد. وحتى يموّه هذا السارق صنيعه على القارئ، فإنه عمد إلى «التخاريج والنقول» التي وقعت للسيوطي في أصول القوم فذكر العزو مستقلاً بنفسه من غير واسطة كتاب السيوطي، موهماً أنه وقف على تلك الأصول وهو لم يرها حتى في نومه(٣) على حد تعبير السيوطي.

---

(١) القرآن الكريم، النساء، الآية (٥٨).

(٢) هو شهاب الدين أحمد بن محمد القسطلاني المصري المتوفى سنة ٩٢٣هـ فيما يرجحه سمير الدروبي.

(٣) انظر: شرح مقامات جلال الدين السيوطي، ج٢، ص (٨٢١).

أما دلائل السيوطي على سرقة الرجل لكتبه فهي:

آ) أن الرجل ـ أي السارق ـ استعار مصنفات السيوطي من طلبته بعد أن أذن لهم أستاذهم بذلك[١]. وفضلاً عن ذلك فإنه قد أخذ عدة كراريس من كتابي السيوطي «المعجزات» و «الخصائص» عن تلميذ السيوطي الشيخ عبد الجبار وهو بمكة المشرفة، وكرّر ذلك عندما عاد إلى مصر، وزاد عليه فاستعار كتاب «أنموذج اللبيب» وهو «الخصائص الصغرى» و «طي اللسان» من الشيخ نور الدين الحسني[٢]، وأغار في كل مرة على محتويات كتب السيوطي ونحلها نفسه.

ب) أن الرجل أورد بعض النقول التي جاءت في كتب السيوطي مبهمة، فلم يعزُها أو يخرِّجها لجهله بأصولها[٣].

جـ) أن السيوطي، كما هي عادته في سعيه الدائب إلى الزيادة، قد زاد على النسخة التي استعارها السارق من طلابه أكثر من مئتي خصيصة، ظفر بها في مطالعاته لأصول القوم، وكتاب السارق يخلو منها لأنه أغار على كتاب السيوطي قبل هذه الزيادات.

د) أن السارق قد كرر إغارته هذه، أو مهّد لها، بسرقته لكتاب «طيّ اللسان عن ذم الطيلسان»[٤]، وكتاب «مسالك الحنفا في والدي المصطفى»[٥] للسيوطي.

هـ) أن صحيفة سوابق السارق تفيد أنه في إغارته على المؤلَّف الأخير

(١) المصدر نفسه، ص (٨١٨).

(٢) نفسه، ص (٨٢٩).

(٣) نفسه، ص (٨٢١).

(٤) نفسه، ص (٨٢٧).

(٥) نفسه، ص (٨٢٨).

قد سرق كذلك من كتاب القاضي قطب الدين الخيضري، وكتب الحافظ شمس الدين السخاوي.

و) أن السارق قد تابع في فعلته هذه وفي غيرها، إبراهيم النعماني الذي سرق فيما يزعمه السيوطي، هذه الكتب عينها. ومن المعروف أن السيوطي قد خصص «مقامة ساحب سيف على صاحب حيف» لسرقات النعماني هذه.

ز) أن السارق ممن جُرِّب عليه الكذب والقول المضطرب فهو «راوٍ محكوم له بالجرح»[١].

ح) أن السارق «رجل قاص»[٢]، ومازالت الأئمة قديماً وحديثاً يحذرون من أكاذيب القصاص، وينبهون عليها كل عام وخاص».

ط) أن السارق بعد أن نُبِّه على مافعل، «عزا مانقله إلى كتاب «المسالك»، وكتاب «الطيلسان» وطوى عن عزو باقي المسروق بالقلم واللسان، فاقتصر على عزو موضعين من غير زيادة، وسكت عن عزو مانقله من كتابي «المعجزات» و «الخصائص»[٣]. مع العلم أ ن غالب كتابه مسروق من الكتابين المذكورين على حد شهادة السيوطي فيه.

ي) أن السارق لايمكنه، فيما يزعم السيوطي، أن يصمد في أي نقاش لبعض مانقله من كتابي السيوطي. ولايستطيع كذلك أن يخرّج ما أبهم السيوطي في نقوله كما تقدم[٤]. وحتى يقنع السيوطي قارئه بدليله هذا، يسوق نقاشاً مطولاً يستعرض فيه قوة محاجته وسعة معرفته مما لايمكن

(١) نفسه، ص (٨٣٨).

(٢) نفسه، ص (٨٣٩).

(٣) نفسه، ص (٨٤١).

(٤) نفسه، ص (٨٤٢).

للسارق أن يدعيه لنفسه لأنه بعيد عن متناوله[١].

ك) أن السارق فيما نُمي للسيوطي، قد أقرّ بفعلته، ثم مالبث أن نكص على عقبيه، وأصرّ على خيانته وكذبه[٢]، بسبب تشجيع بعضهم له على الإثم؛ وأنه، أي السارق، قد أتى الشيء نفسه مع السخاوي، فأقرّ له بداية ثم مالبث أن أخذته العزة بالإثم، فعدل عن طريق الإصابة[٣].

ل) أن السارق قد اعترف أمام مقدّم المماليك أنه قد وقف على كتب السيوطي الأربعة، ورآها، ولكنه استثناها في حلفه أمام الخليفة الإمام المتوكل.

وإذا مارغب المرء في تفحص أدلة السيوطي التي تقدمت ليستطيع الحكم على صحة دعواه وصدقها، أخذاً بمبدأ «البينة على من ادعى واليمين على من أنكر»، فإنه يجد أنها في مجملها أدلة غير قاطعة. فاستعارة السارق لمصنفات السيوطي لاتعني بالضرورة أنه سرق محتوياتها، وإلا لَعُدَّ كل مؤلف مستعير لكتب الآخرين سارقاً، من حيث المبدأ لما فيها. إن مسألة كهذه لايمكن أن تُحسم إلا من خلال الأدلة المؤرخة الموثقة على نحو دقيق، والتي تحدد بها نسبة النصوص إلى أصحابها، ويُعرف من استقى وممن استقى، وهل كان (أ) على سبيل المثال قد سطا على نص (ب) أو العكس، أو أن (أ) و (ب) كليهما قد سَطَوا على نص ثالث لـ (ج)، أو غير ذلك.

وكذلك فإن عدم تخريج السارق لبعض نقوله لايعني بالضرورة أنه قد وقع ـ فيما يود أن يوحيه لنا السيوطي ـ في فخ نصبه هذا الأخير لأمثاله. فربما كان السيوطي نفسه قد وقع أصلاً بفخ كهذا، عندما نقل من نصوص

(١) نفسه، ص ص (٨٤٣ ـ ٨٥٣).

(٢) نفسه، ص (٨٥٣).

(٣) نفسه، ص (٨٥٤).

أخرى دون أن يدرك عندها أنها معماة قصداً لكشف سرقات المنتحلين.

أما مسألة الزيادات التي يشير إليها السيوطي، والتي أغفلها السارق في نصه الذي يزعم السيوطي أنه قد سرقه منه، فإنه لايمكن البت بها بهذه السهولة. فما الذي يمنع من حيث المبدأ أن يكون السيوطي قد سرق كتاب المتهم وأضاف إليه ما أضاف من خصائص زاعماً أن خصمه قد سطا على كتابه قبل هذه الإضافات؟. إن المرء بحاجة إلى أدلة مؤرخة وموثقة على نحو دقيق حتى يستطيع أن يحدد فضل الزيادة، وينسبه في نهاية الأمر إلى ذويه.

أما مايتصل بمزاعم السيوطي في سابقتين للسارق نفسه، فإنها مجرد تهم ينبغي أن تقترن بالأدلة الدامغة حتى تنقل السارق المزعوم من قفص الاتهام إلى ركن الإدانة. وكذا الشأن في المزاعم الأخرى التي يشير فيها السيوطي إلى سرقات المتهم من كتب أخرى له أو لغيره، فهي لاتعدو كونها تهماً تعوزها الأدلة البينة، وهو بريء من حيث المبدأ حتى تثبت إدانته.

والحقيقة أن شهادة السيوطي في خصمه وفي صحيفة سوابقه من سرقات وكذب، وفي أنه رجل قاص، غير موثوق؛ وأنه اعترف لدى فلان من الناس، ثم نكص على عقبيه، فأنكر؛ وأنه أعجز من أن يخوض أي نقاش جاد يتصل بالمادة المسروقة، فإنها شهادة مدعٍ خصم لايمكن قبولها في أية حال من الأحوال مالم تكن مشفوعة بالأدلة الدامغة. وحسب المرء في هذا السياق أن يقارن بين السيوطي وابن سلام في تجريحه لابن إسحاق وروايته لبعض الشعر الجاهلي، وفي مراكمته للأدلة العقلية والتاريخية واللغوية على خطأ ابن إسحاق وعلى فساد مايرويه من شعر ينسبه إلى عاد وثمود، حتى يتبين بسهولة ضعف موقف السيوطي وتهافت دعواه وتداعي مزاعمه، حول سرقات الرجل من كتبه الأربعة.

وباختصار فإن المتفحص لجميع هذه الأدلة التي يسوقها السيوطي يستطيع أن يدرك بسهولة أنها أدلة ضعيفة، غير دامغة، لاتثبت دعوى ولاتؤكدها، وأن السارق يمكنه أن يواجه السيوطي بمزاعم مماثلة، ويوجه له بالتالي تهمة السرقة ذاتها التي يوجهها السيوطي له في هذه المقامة. وربما كان هذا ماجعل السيوطي يكتفي بالتشهير به، دون التصريح باسمه، ويلجأ إلى الدعاء عليه. وربما كان من الطريف حقاً، والدالّ، والموحي على نحو غير مباشر بضعف موقف السيوطي في جملته، أن السيوطي في دعائه على سارقه المزعوم يسوق دعاءه مشروطاً فيقول:

«فإن كان صادقاً في أنه القائل المتضلع والجامع المتتبع، فشكر الله مسعاه، وبارك فيما ادعاه، وإن كان سارقاً سالخاً، وناسخاً ماسخاً، وكان يأتي دعوى اطلاعه على الأصول، ومدعياً مالاحاصل عنده به ولامحصول، ومغيراً على تصنيفي ومنتحلاً لتأليفي، فلا يأمن أن يحرمه الله نفعه وثوابه، وأن يعدم عليه نفسه وكتابه، ثم لايدفع عنه كبير ولا جليل، ولايغني عنه صديق ولا خليل».(١)

ونراه فضلاً عن ذلك يغريه بالإقرار بسرقته والتوبة عن فعلته، فيقول إنه سيقبل توبته، ويعيد تأهيله، بل سيعيره مايشاء من كتبه، ويبين له ماخفي عليه منها، ويرشده إلى مصادر ما أغفله وعمّاه فيها، ويوضح له ماارتكبه من غلط في نقله، وإلا فالوعيد بإلحاقه بزمرة الخائنين(٢). وهو في إقناعه بضرورة الإقرار بسرقاته، يحدثه عن أخلاق السلف الصالح في عزو كل ماينقلونه إلى صاحبه ويذكر له العديد من أخبارهم، ويقبّح في عينيه السرقة، ويرغبه

(١) المصدر، ص (٨٢٧).

(٢) المصدر، ص (٨٥٥).

في العدول عنها، واتباع التقاليد العلمية السليمة، ولكن دون كبير رجاء في استجابته على نحو مرض للسيوطي فيما يبدو.

وإذا ماغادر المرء أدلة السيوطي الواهنة، فإنه يمكن أن يضيف أن مفهوم السيوطي للمصنف، كما يورده في المقامة نفسها، يضعف من موقفه جملة. ففي حين يشترط بعضهم على المصنف أن ينقل عنه من في عصره ومن بعده حتى يقرّ له بأنه قد جاء بشيء من عنده، يؤكد السيوطي أنه:

«ماجاء مصنف قط من عنده بشيء، لامتقدم ولا متأخر، ميت أو حي»(١).

ومعنى هذا أن المصنف في نظر السيوطي مجرد ناقل للمعرفة، ولايمكن له بأية حال من الأحوال أن يزعم لنفسه أي رصيد في المعلومات أو المسائل التي يوردها. وإذا كان الأمر على هذا النحو فإن المرء يستطيع أن يتساءل عن جدوى اتهام أي مصنف بالسرقة مادام مفهوم المصنف بطبيعته يفترض فيه أن يأتي بكل شيء عن الآخرين، ولا يأتي بأي شيء من عنده. فإذا فعل خلاف ذلك فهو عرضة للاتهام بالسرقة مادام لايستطيع أن يعزو مايورده إلى مصدر غيره (ظلماً وبهتاناً في هذه الحالة، لأنه هو نفسه مصدر هذا الشيء). والحقيقة أنه حتى المجتهد من المصنفين لايستطيع أن ينعتق من أسر النصوص الأولى، بل وأكثر من هذا فإنه في واقع الحال الذي يقدمه لنا السيوطي لايستطيع أن يتطلع إلا إلى أمرين يحددان آفاق عمله في التصنيف.

أولهما: استنباط مسألة لم يسبق إلى استنباطها من حديث أو قرآن وهما المصدران الأساسيان للتشريع في الإسلام، أي أنه لايملك إلا فك رموز النظام الترميزي لهذين المصدرين / النصين من أجل البحث عن دلالة ينطوي أي منهما عليها بوصفه النص الجامع المانع المطلق؛

(١) المصدر، ص (٨٢٣).

وثانيهما: استدلال بحديث أو آية على مسألة سابقة قد يطرقها النكران، أي التدليل على اجتهاد سابق في فهم النص القرآني أو الحديثي لم يرتق به صاحبه إلى درجة القبول الواسع النطاق، وإثباته من خلال الاستشهاد عليه بمقبوس قرآني أو حديثي (مفهوم بالطبع على نحو يؤيد الاجتهاد).

وفيما خلا ذلك فإنه لايمكن للمصنف أن يتطلع إلى مكانة تجاوز مكانة الراوي العدل الذي ينبغي عليه أن يعزو أي منقول إلى صاحبه عندما يقف على أصله الأول، أو أن يعزوه إلى من خرّجه عندما لايتيسر له ذلك. فقد كان من عادات الحفاظ وتقاليدهم، كما يذكر السيوطي، أن يعزوا كل منقول إلى صاحبه، «وإذا عزوا مالم يقفوا على أصله الأول، أن يقولوا: عزاه فلان إلى تخريج فلان»[١]، وذلك حتى يتميز ماغاص المصنف عليه مما استخرجه غيره من دور البحار[٢].

مهما كان الأمر فإن السيوطي الذي كان يرى في نفسه مجتهداً التزم، فيما يبدو له، بهذه العادات والتقاليد. فهو لايفتأ، كما يذكرنا باستمرار، يتتبع مايريده سنوات، وينظر عليه من كتب التفسير والحديث وشروحه، والفقه والأصول من كتب المذاهب الأربعة والتصوف وغيرها مما يجلّ عن العد والوصف؛ ويسعى بعد ذلك إلى الزيادة من خلال مطالعاته المستمرة، ثم يعمد بعدها إلى تقسيم ماجمعه تقسيماً حسناً، وتهذيبه التهذيب الذي يزيل عن الطالب الوسن[٣]. وهو يلزم نفسه في كل ماتقدم بعزو ماينقله إلى قائله. يقول في مقامة الكاوي في تاريخ السخاوي:

(١) نفسه، ص (٨٢٤).

(٢) نفسه، ص (٨٢٥).

(٣) نفسه، ص ص (٨١٩ - ٨٢٠).

«وقد علم الله والناس من عادتي في التأليف أني لاأنقل حرفاً من كتاب إلا مقروناً بعزوه إلى قائله، ونسبته إلى ناقله، أداءً لشكر نعمته، وبراءة من دركه وعهدته»(١).

ولربما يتساءل المرء بعد هذا، هل نحن إزاء دائرة مغلقة في هذه المسألة؟

ثمة بداية نص جامع مانع مطلق هو النص القرآني أو النص الحديثي. وثمة بعد ذلك نصوص مولدة منه: استنباطاً لمسألة كامنة فيه، أو استشهاداً بمقبوس منه على مسألة استنبطت منه. ومابين النص الجامع المانع المطلق أو النص الأولي Primary text، والنصوص الثانوية Secondary texts تقوم عملية التصنيف (والتصنيف أساساً يكون لشيء موجود لتوه) على إعادة الجمع والترتيب والتقسيم والتهذيب. وكما هو شأن النظام اللغوي Langue الذي يحكم الإنشاء الفردي Parole، يقوم النص الأولي بوظيفة الحاكم للنصوص الثانوية المصنفة بعده، والمزدانة بأسماء المجتهدين ممن استنبطوا المسائل أو استخرجوا الشواهد، ويكون الأول من المصنفين في ذلك مثل الآخر، بل يصح عندها «كم ترك الأول للآخر»، أو على نحو مساوٍ «كم ترك الآخر للأول». يبقى النص الأولي وتنمحي النصوص الثانوية الأخرى، وذلك جد طبيعي، فالنص الأولي إلهي، أزلي كصاحبه (والنبي ﷺ لاينطق في حديثه عن الهوى)، والنص الثانوي فان كصاحبه، الذي يدور، مثل نصه، في فلك صاحب النص الأولي يقبس منه المعرفة والنور والطاقة(٢). ولذا كانت لصلته

(١) نفسه، ص ص (٩٤٩ - ٩٥٠).

(٢) يشبه أفلاطون الصلة الإلهامية التي تربط ربة الشعر بالشاعر أولاً، ثم بالراوي ثانياً، ثم بالمستمعين ثالثاً، بالقوة المغناطيسية التي يملكها حجر هرقل، وتنتقل منه إلى الحلقات المتصلة به. يقول أفلاطون في إيون فيما يترجمه لويس عوض عنه:

به ودرجة وثاقتها واستمرارها، دور مهم جداً، وكان عزو المنقول إلى صاحبه شرطاً ضرورياً للحفاظ على هذه الصلة.

وللمرء أن يناقش أو لا يناقش تصوراً كهذا، ولكنه بالتأكيد لن يكون في غاية الحماسة له، لأنه يحدّ من الآفاق التي يمكن أن يستشرفها بوصفه خليفة لله على الأرض - خليفة ينبغي له أن يكون على شيء من صفات من استخلفه فيها وأخلاقه.

* * *

وكما يتبين من النقاش المتقدم لهدف السيوطي فوق الأدبي من مقامته، فإن المقامة تحيل على الواقع على نحو مباشر: تحيل على السيوطي شخصاً ومصنفاً، وعلى علاقاته بالمصنفين الآخرين، وبتلامذته وبأصدقائه، وببعض عناصر السلطة السياسية في عصره. وهي من ناحية أخرى تناقش مسألة مهمة جداً بالنسبة للسيوطي وعصره هي مصداقية المصنف فيما

= «فهناك قوة إلهية تحركك، كتلك القوة المودعة في ذلك الحجر والذي يسميه أوريبدس المغناطيس، ولكن اسمه الشائع هو حجر هرقل. هذا الحجر لايجذب أطواق الحديد فحسب، ولكنه ينقل إليها قوة مشابهة لجذب الأطواق الأخرى. وفي بعض الأحيان ترى عدداً من قطع الحديد والأطواق وقد تعلقت إحداها بالأخرى حتى لتتكون منها سلسلة طويلة جداً، وكلها تستمد قوة التعلق من الحجر الأصلي. وبالمثل فإن ربة الشعر Muse نفسها تلهم بعض الناس أولاً، ومن هؤلاء الأشخاص الملهمين تتعلق سلسلة من الأشخاص الآخرين الذين يتلقون الإلهام». وانظر:

د. لويس عوض، نصوص النقد الأدبي: اليونان الجزء الأول، (دار المعارف بمصر، القاهرة، ١٩٦٥)، ص (١٨). وكذلك

D. A. Russell and M. Winterbottom (eds.)
Ancient Literary Criticism: The Principal Texts in New Translations
(Oxford University Press, OXford, 1972), pp. 44- 5 .

يصنف ويذيع بين الناس، وتحاول أن تسلب سارقاً ما لنصوص السيوطي هذه المصداقية، وتمنحها السيوطي نفسه. وبصرف النظر عن نجاحها أو إخفاقها - وهي إلى الأخير أقرب منها إلى الأول - في تحقيق هدفها فوق الأدبي، فإنها غارقة من بدئها إلى منتهاها في عالم الحقيقة Fact - نقيض عالم التخييل أو Fiction - عالم الفن الجميل الذي تنتمي إليه المقامة بوصفها جنساً أدبياً يتسامى للكمال.

ومعنى هذا أن المقامة السيوطية بانغماسها في عالم الحقيقة أخرجت نفسها من عالم التخييل، وبالتالي من عالم الفن، أي أنها لم تحقق هدفها الفني. والحقيقة أن مسألة تخييلية[1] (أو Fictionality) المقامة على درجة كبيرة من الخطورة في تحديد طبيعتها ووظيفتها وبالتالي سر أدبيتها، وربما كانت وراء تأثيرها الواسع في الآداب الأخرى وبخاصة في أنواع محددة من النثر القصصي الأوربي، ربما كان من أبرزها رواية الكدية، أو الرواية التشردية Picaresque التي شاعت في إسبانية في أواخر القرن السادس عشر وانتقلت منها إلى إنكلترة وفرنسة فيما بعد[2].

(١) وهي مايؤكده جل دارسيها. وانظر بشكل خاص

A. F. L. Beeston. « Al - Hamadháni, al- Hariri ,and the maqámát genre» in
The Cambridge History of Arabic Literature: C Abbasid Belles - Lettres,edited by Julia Ashtiany et al.
(Cambridge University Press, Cambridge, 1990) P.127.

(٢) وهو موضوع تناوله أكثر من دارس عربي ومستعرب من أمثال سهير القلماوي وعلي الراعي وغيرهما، وانظر على أي حال:

د. سهير القلماوي و د. محمود علي مكي:

«في الأدب» وهو الفصل الأول من كتاب «أثر العرب والإسلام في النهضة الأوربية»،=

وإذا ماترك المرء تخييلية المقامة السيوطية التي لاتجاوز الصفر والنقل إلى جملة خصائصها الأخرى وبخاصة تلك التي تحدث عنها بتفصيل كاف الدكتور سمير الدروبي من مثل السجع والاقتباس والتوجيه والتورية والجناس وبراعة الاستهلال(١) وغيره مما نجد معظمه في المقامة المدروسة، فإنه يلاحظ أنها لاتعدو كونها مشعرات أو مؤشرات ظاهرية لايمكن أن ترقى بالنص السيوطي إلى مستوى المقامة. وحسب المرء أن يشير في هذا السياق إلى أن أياً من مقامات السيوطي لايمكن أن ينهض لأية مقارنة جادة مع مقامة همذانية أو حريرية(٢).

لقد وضع السيوطي نفسه في موقف صعب عندما اختار موضوع السرقات التأليفية ليكون محور مقامته الموسومة بـ «مقامة تسمي الفارق بين المصنف والسارق»، لأنه طرح موضوعاً محكوماً بالحقيقة في قالب فني يقوم في جوهره على التخييل. وإن نجاحه في تحقيق أي من هدفيه الأدبي أو فوق الأدبي كان يعني بالضرورة إخفاقه في الآخر. فلو نجح في مسعاه في إثبات حقيقة ماينشده من إدانة لسارق كتبه، لتنكر بالضرورة لطبيعة المقامة التي هي تخييل. ولو نجح في مسعاه في إنشاء مقامة يصدق فيها القول بأنها تخييل في تخييل لأخفق بالضرورة في إثبات حقيقة تتصل بحياته وعلاقاته

= (الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر، القاهرة، ١٩٧٠) ص ص (٢١ - ١٣٤)، وبخاصة ص ص (٨٧ - ٩٩)، د. علي الراعي: «شخصية المحتال في المقامة والحكاية والرواية والمسرحية» (كتاب الهلال، العدد ٤١٢، ابريل ١٩٨٥).

(١) انظر : «شرح مقامات جلال الدين السيوطي»، ج١، ص ص (١٠٢ - ١٠٨).

(٢) انظر على سبيل المثال دراسة عبد الفتاح كيليطو لمقامة للحريري هي «المقامة الكوفية» في كتابه: «الغائب: دراسة في مقامة للحريري»، (دار توبقال للنشر، الدار البيضاء، ١٩٨٧)، فهي مؤشر واضح على سمو نص الحريري فنياً.

وإنتاجه العلمي. ولكن السيوطي أخفق في تحقيق هدفيه معاً، فكان كالمنبت الذي لم يقطع أرضاً ولاأبقى ظهراً، خانه منطقه وفنه في آن، لأنه ضحى بالفن لصالح الحقيقة فخسر كليهما معاً.